

11 إبريل/نيسان 2021: اللقاء الصحفي بمناسبة إطلاق تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي"

وفاء عمرو: مسؤول أول لشؤون التواصل، صندوق النقد الدولي: مر عام على بداية الجائحة، فأين تقف المنطقة الآن، وكيف يبدو التعافي، وما الذي يستطيع صناع السياسات القيام به لتسريع وتيرته؟

جهد أزور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي: شكرا وفاء. أود الترحيب بكم جميعا في فعالية إطلاق العدد الجديد من تقريرنا عن "مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى".

1- فتاب: اظهِرْ عُنْتِي لَأَنْفِ تَهْنُؤِي لِحُفِّ هَذِهِ مَعْنَى غِيَابِ شِدْقِ مَخْلُوبِ

منذ عام مضى، عقدنا اجتماعات الربيع لأول مرة عبر منصات افتراضية، وكان العالم حينها يسعى جاهدا لاجتياز المراحل المبكرة من أزمة إنسانية واقتصادية متنامية. واستجابت منطقتنا بسرعة وحسم، فاتخذت تدابير تهدف إلى احتواء انتشار الجائحة، وقامت بلدان عديدة بتقديم دعم من المالية العامة واعتماد سياسة نقدية تيسيرية ساعدت على تخفيف الضربة التي تلقاها الاقتصاد.

والآن بعد مرور عام، جاءت اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 والبيئة الخارجية المواتية لتبعثنا الأمل في أننا أصبحنا قاب قوسين من نهاية الأزمة. وبينما يُتوقع أن ينتعش النمو في المنطقة، فإن مسار التعافي لا يزال طويلا ومتباينا، مع تأخر بلدان عديدة في اللحاق بالركب. ويرجع هذا لعدة أسباب.

أولا، هناك تفاوت كبير بين بلدان المنطقة من حيث التقدم في نشر اللقاح. فقد وصلت بعض البلدان إلى مراحل متقدمة، مثل دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب، بينما تواجه البلدان الأخرى مخاطر التأخر عن الركب، إذ لا يتوقع أن تنتشر فيها عمليات التطعيم على نطاق واسع قبل 2022-2023. ثانيا، الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وخاصة ذات الدخل المنخفض، تواجه مسارا بالغ الصعوبة في الفترة القادمة، نظرا لقدرتها المحدودة على تأمين احتياجاتها من اللقاح وما تمر به من ظروف عدم الاستقرار. ثالثا، سيكون التعافي أبطأ في البلدان التي تعتمد اقتصاداتها بشدة على القطاعات القائمة على المخالطة الكثيفة، وخاصة السياحة. رابعا، البلدان التي لم تقدم دعما ماليا قويا في أعقاب الجائحة أصبحت الآن أكثر تأخرا في مسيرة التعافي. وأخيرا، يعمل ارتفاع أسعار النفط على تحسين ميزان المالية العامة والميزان الخارجي للبلدان المصدرة للنفط، كما يساعد على دعم التعافي في القطاع غير النفطي، وإن كانت تخفيضات الإنتاج التي قررتها مجموعة "أوبك بلس" تحد من تأثير ذلك على النمو الكلي.

2- عِي مَقْفِي لَأَقْفَضِي

وعلى هذه الخلفية، تظل الآفاق خاضعة لدرجة كبيرة من عدم اليقين، مع تأثر التنبؤات لكل بلد بما يؤول إليه مسار الجائحة، ومدى الاعتماد على السياحة، وحيز التصرف المتاح على مستوى السياسات. وإجمالاً، من المتوقع أن يرتفع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 4% في عام 2021. وفي القوقاز وآسيا الوسطى، يُتوقع ارتفاع الناتج بنسبة 3,7% في عام 2021، مما يعود به إلى مستواه السابق على الأزمة. ويمكن أن يؤدي التعجيل بعمليات التطعيم إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1% بحلول عام 2022.

وقد أدت الجائحة إلى تفاقم العديد من التحديات الاقتصادية في المنطقة، كما كشفت النقاب عن حجم العمل الذي لا يزال مطلوبا لحماية أضعف الفئات، وضمان إتاحة فرص متساوية للنساء والشباب، والحد من الفقر.

وأحد بواعث القلق البالغ في الفترة القادمة هو تزايد الدين الحكومي وتّصاعد ضغوط التمويل التي اشتدت في العام الماضي وستفرض قيوداً على أي تحركات أخرى من خلال السياسات. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة، بالنظر إلى مخاطر الارتفاع السريع في عائدات السندات الأمريكية، والتي يمكن أن تعود إلى مزيد من التشديد للأوضاع المالية، وخروج تدفقات رأس المال من جديد، وارتفاع فروق العائد على السندات السيادية.

وستساعد معالجة هذه التحديات وغيرها على تشكيل مستقبل المنطقة، وهو ما يحتم على البلدان اعتبار عام 2021 عامًا لصنع السياسات يتم فيه انتهاج سياسات تساعد على إنهاء الجائحة، وتعجيل التعافي، ودعم الجهود المبذولة لإبقاء الديون في حدود مستدامة، وبناء اقتصادات أكثر احتوائيةً وخُصرةً.

3- زنتزء ءهءهء للوء لأرءهءم لءهف آءهف

أولاً، الخروج من الأزمة: لا يزال تأمين فرص الحصول على اللقاعات ودعم النظم الصحية من أكثر الضرورات إلحاحاً. وسيكون التعاون الإقليمي والدولي عاملاً حيوياً لضمان ألا تتركّ الدول منخفضة الدخل وراء الركب.

ثانياً، المساعدة على تسريع وتيرة التعافي: سيكون من المهم الحفاظ على مرونة الدعم الذي تقدمه السياسات، واستمرار الاستهداف الدقيق للمستفيدين منه، ومواصلة تقديمه حتى يترسخ التعافي. وبالنسبة للبلدان العديدة التي لا تملك حيزاً للتصرف من خلال السياسات، ينبغي الموازنة بين زيادة الدعم المقدم لها، وإبقاء الدين في حدود مستدامة. وسيساعد وضع استراتيجيات متوسطة الأجل لإدارة المالية العامة والديون على تخفيف أعباء المديونية مع دعم النمو بأقصى درجة ممكنة.

وينبغي توجيه الدعم للشركات التي تمتلك مقومات البقاء، وخاصة الصغيرة منها. وسيكون من المهم أيضاً إعداد العمالة لعالم ما بعد الجائحة، وخاصة بالنظر إلى ارتفاع نسبة الشباب بين سكان المنطقة.

وأخيراً، فحتى يمكن البناء لمستقبل أفضل، يجب على البلدان ألا تتغفّل عن التحديات الراسخة ذات الأثر التحويلي، ومنها الفقر المستمر وتغير المناخ. وعن طريق الاستفادة من اتجاهات كالتحول الرقمي، يمكن للبلدان أن تُعد اقتصاداتها للمستقبل وترفع كفاءة شبكات الأمن الاجتماعي، التي تكتسب أهمية بالغة أيضاً في الحد من الفقر وعدم المساواة. وينبغي أيضاً إعطاء أولوية لتحسين الحوكمة، وكذلك للسياسات التي تتكيف مع المناخ وتستثمر في البنية التحتية القادرة على تحمل التغيرات المناخية.

وكان الصندوق قد دعم المنطقة في عام 2020 بتمويل قيمته 17 مليار دولار أمريكي. ومع انتقال البلدان إلى مرحلة التعافي، سنظل نؤدي دوراً كشريك ملتزم بينما تعمل المنطقة على تجاوز هذه الأزمة وبناء مستقبل أفضل.

وأطلع إلى مناقشة تحليلنا لآفاق الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال ندوة تعقد يوم الإثنين القادم عبر شبكة الإنترنت، بمشاركة مجموعة مميزة من الخبراء، وتعبها في وقت لاحق من هذا الأسبوع فعالية أخرى تركز على القوقاز وآسيا الوسطى.

وبهذا أختتم كلمتي الافتتاحية ويسرني الإجابة عن أسئلتكم.